



شخبة البحر وصلح الفليح وسليمان المرزوق وفصيل الحمد وعماد العبداني ومحمد العثمان وممثلو «التربية» و«نزهة» في لقطة جماعية مع طلبة المدارس المشاركين في Bankee

## البرنامج جزء من التزام البنك الأوسع بتعزيز الشمول المالي ونشر الثقافة المالية بين كل شرائح المجتمع

# «الوطني» يستضيف طلاب برنامج «Bankee»

إكسابهم الكثير من المهارات التي يحتاجونها في إدارة شؤونهم المالية، إضافة إلى التطور الملحوظ في الثقافة المالية لديهم بعد تطبيق البرنامج في مدارسهم.

وفي إطار الحرص على إثراء محتوى Bankee تم تدشين حسابات للبرنامج على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، مثل «انستغرام، تيك توك، يوتيوب»، لتمكين جميع المشاركين من الاستفادة من المحتوى المقدم والأنشطة والفعاليات في مختلف المدارس على مدار العام، كما تم إطلاق موقعه الإلكتروني باللغتين العربية والإنجليزية كما تم فتح باب التسجيل للعام الدراسي 2025-2026. وتنعكس زيارات أعضاء الإدارة التنفيذية في البنك للمدارس ومتابعة تطبيق مراحل البرنامج من أهميته بشكل كبير، حيث شهدت هذه الزيارات حضوراً كبيراً من أولياء أمور الطلاب الذين أبدوا سعادة كبيرة بما لمسوه من تغيرات إيجابية تتمثل في تطور سلوكيات أبنائهم وثقافتهم المالية.

ويؤمن بنك الكويت الوطني بأهمية المبادرات التي يقدمها القطاع الخاص، بالتعاون مع الجهات الحكومية، لتزويد الشباب بالمعرفة والمهارات التي يحتاجون إليها، والتي تعتبر أساساً لرفاهية وازدهار الأفراد والمجتمع الكويتي.



إحدى فقرات الفعالية



جانب من العرض

- برنامج «Bankee» يهدف إلى تعريف الطلبة والطالبات بالمفاهيم والممارسات الاقتصادية الأساسية
- «الوطني» يؤمن بأهمية المبادرات المشتركة التي تزود الشباب بالمعرفة والمهارات التي يحتاجون إليها
- محتوى البرنامج حفز العديد من المدارس للانضمام إليه وتترك بصمة واضحة على سلوكيات الطلاب

الاقتصادي للأفراد والمجتمع. وشهد اليوم تفاعلاً بين الطلبة والمعلمات حول طريقة عمل البرنامج في المدارس وطرق تفاعل الطلاب مع المحتوى الذي يساعد على زيادة الوعي المالي بين الطلبة. وأعربت معلمات «Bankee» عن تقديرهن للجهود التي يبذلها بنك

الكويت الوطني في دعم التعليم وغرس المفاهيم الإيجابية في الأجيال الناشئة، مشيرات إلى أن برنامج «Bankee» قد أسهم بشكل كبير في تحسين مهارات وسلوكيات الطلاب وثقافتهم المالية. وتنعكس الزيارة حرص بنك الكويت الوطني على متابعة البرنامج وتأثيره الإيجابي على سلوكيات الطلاب عبر

والأكبر من نوعه في الكويت الذي يقدمه الوطني للمجتمع بالتعاون مع وزارة التربية وهيئة مكافحة الفساد (نزهة)، ويهدف إلى تعريف الطلبة والطالبات بالمفاهيم والممارسات الاقتصادية الأساسية كالسبب والصرف والتوفير والالتزامات المالية. كما يهدف البرنامج إلى غرس

وتم عرض 4 أجنحة رئيسية شملت محانكا للفصل الدراسي وطرق تفاعل الطلبة مع البرنامج، بالإضافة إلى ركن خاص بالبنجر الذي يختص بتعليم الطلاب أوجه الصرف، وكذلك قسم خاص بالأنشطة والتفاعل مع الطلاب في طرق كسب الأموال وصرفها، وأخيراً الركن الخاص بالتبرعات الذي يستهدف غرس ثقافة المساعدة ورد الجليل للمجتمع.

وشاركت مدرسة الفاضل بن العباس الابتدائية ببن ومدرسة لؤلؤة ملا صالح الربيعية الابتدائية ببنات ومدرسة أم المنذر الابتدائية - بنات، بالإضافة إلى مدرسة الصليبيخات الابتدائية - بنات. ويعد «Bankee» هو البرنامج الأول

وشاركت مدرسة الفاضل بن العباس الابتدائية ببن ومدرسة لؤلؤة ملا صالح الربيعية الابتدائية ببنات ومدرسة أم المنذر الابتدائية - بنات، بالإضافة إلى مدرسة الصليبيخات الابتدائية - بنات. ويعد «Bankee» هو البرنامج الأول

خلال عامي 2025 و2026.. وفي ظل إعلان قطر استثمارات مباشرة تبلغ 7,5 مليارات دولار

## ..وفي تقريره: استثمارات الخليج دورها مهم لسد

## فجوة التمويل الخارجي البالغة 12 مليار دولار بمصر

- الاستثمارات الخليجية ستسهم في تعزيز صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي المصري
- انخفاض متوقع للدين الخارجي المستحق إلى 14 مليار دولار للعام المالي 2026/2027



قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إنه بعد الصفقة الاستثمارية الإماراتية الكبيرة في مصر خلال عام 2024، يتوقع أن تلعب دول الخليج الأخرى دوراً مهماً في سد فجوة التمويل الخارجي المتوقعة لمصر، والتي تتراوح بين 10 و12 مليار دولار لعامي 2025 و2026. وأضاف التقرير أنه بالفعل، تم تلقي التزامات بعد جولة الرئيس عبدالفتاح السيسي في دول مجلس التعاون خلال شهر أبريل الماضي، إذ تعمل قطر على استثمار 7,5 مليارات دولار في مصر (في هيئة استثمارات أجنبية مباشرة جديدة)، بينما ورد أن الكويت قد تقوم بتحويل ودائعها الحالية (البالغة 4 مليارات دولار) لدى البنك المركزي المصري إلى استثمارات بالعملة المحلية.

المركزي المصري بدأ دورة تيسير السياسة النقدية في أبريل الماضي، إذ قام بخفض سعر الفائدة بمقدار 225 نقطة أساس إلى 13,6% على أساس سنوي في مارس (مقابل 24% في يناير). ومن المتوقع أن يبقى التضخم في حدود 14% إلى 16% خلال الفترة المتبقية من العام الحالي، مما سيوفر مساحة للفائدة لمزيد من الانخفاض، إذ نتوقع أن تنهي العام في حدود 21% إلى 22%، وفي عام 2026، يتوقع التقرير أن يصل معدل التضخم إلى 12% في المتوسط، ما يسمح بخفض أسعار الفائدة بنسبة 4-5%.

وستسهم هذه البيئة الجديدة في تعزيز تدفق الائتمان إلى القطاع الخاص بما يدعم قدرة الشركات على الحصول على التمويل وتحفيز إقبالها على الاقتراض، بالإضافة إلى ذلك، سيساعد هذا التوجه في كبح جماح مدفوعات الفائدة المتضخمة التي تستهلك أكثر من 50% من إجمالي النفقات العامة.

وأخيراً، يتوقع التقرير أن يؤدي تراجع أسعار الفائدة إلى تحسن تقييمات معظم الشركات، ما يمنح برنامج الخصخصة دفعة قوية.

وتوقع تقرير البنك الوطني أن يكون الخطوة رفع الرسوم الجمركية التي اتخذها الرئيس الأميركي دونالد ترامب تأثير متوسط الأجل على توقعات نمو الاقتصاد العالمي (قد يتباطأ) وأسعار النفط (قد تنخفض). وقد يؤدي ذلك إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، خاصة تلك المتعلقة بقطاع الطاقة.

وفي سياق متصل، ذكر تقرير «الوطني» أن الناتج المحلي الإجمالي لمصر يواصل إظهار مؤشرات واضحة على انتعاش قوي، إذ سجل نمواً بنسبة 4,3% على أساس سنوي خلال الربع الرابع من عام 2024، مقابل 3,5% في الربع السابق، مع إمكانية استمرار تحسنه خلال الربع

وأشار تقرير البنك الوطني إلى أن تنفيذ هذه الاستثمارات، التي قد تمتد لتشمل قطاع العقارات، ستعزز صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي المصري، بما يعزز من ثقة الأسواق العالمية في ديناميكيات التمويل الخارجي. كما يتوقع أن تنخفض قيمة الدين الخارجي مستحقة السداد إلى 14 مليار دولار خلال السنة المالية 2026/2027، وإلى 10 مليارات دولار في السنوات التالية، مما سيساعد على تخفيف الضغوط التمويلية الكبيرة التي أثقلت كاهل البلاد خلال السنوات الماضية، حين بلغ متوسط الدين الخارجي المستحق نحو 30 مليار دولار سنوياً.

ولفت «الوطني» إلى أن التزام مصر بمرحلة سعر الصرف والاضطراب المالي، ظهر عبر تسجيل تراجع محدود بالأصول الأجنبية للقطاع المصرفي، واستمرار العمل على إصلاح منظومة الدعم، وقد شهد شهر أبريل انطلاقة دورة جديدة من التيسير النقدي، مدفوعة بانخفاض حاد للتضخم، ومن المتوقع أن يسهم استمرار خفض الفائدة بدعم الاستثمار وتقليص تكاليف خدمة الدين.

وأضاف التقرير أن نمو الاقتصاد المصري يتجه نحو التعافي، ليصل إلى نطاق يتراوح بين 4% و5%، بدعم من زيادة استخدام الطاقة الإنتاجية وتحسن آفاق القوة الشرائية.

فجوة جديدة للفائدة  
وذكر تقرير البنك الوطني أن البنك

شركة مجموعة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية ش.م.ن.ع - الكويت  
Gulf Cables & Electrical Industries Group Co. K.S.C.P. - Kuwait

## دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية ( الثامن والأربعون ) عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31

يسر مجلس إدارة الشركة بدعوة مساهمي الشركة الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية الثامن والأربعون للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31 المقرر انعقادها الساعة الواحدة ظهراً يوم الأحد الموافق 2025/05/18 علماً بأن الحضور والتصويت سيكون عن طريق النظام الإلكتروني للجمعية العامة من قبل الشركة الكويتية للمقاصة أو بالحضور المباشر بمقر الشركة بالصليبية الصناعية - قطعة 1 الشارع الخامس قسيمة III - الرقم الألي 14382222، ويكون حق حضور هذه الجمعية هو يوم الخميس الموافق 2025/05/08 علماً أن تاريخ حيازة السهم هو يوم الاثنين الموافق 2025/05/05، وذلك للنظر في التالي:

### جدول الأعمال

- 1- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31 والمصادقة عليه.
- 2- تلاوة كلاً من تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31 والمصادقة عليهما.
- 3- مناقشة تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31 والمصادقة عليه.
- 4- مناقشة البيانات المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31 والمصادقة عليها.
- 5- استعراض أية مخالفات رصدتها الجهات الرقابية، وأي عقوبات صدرت نتيجة تلك المخالفات، ونتج عنها تطبيق جزاءات (مالية وغير مالية) على الشركة وذلك بما لا يتعارض مع القوانين المعمول بها والضوابط الرقابية التنظيمية التي تصدرها الجهات الرقابية المعنية بهذا الخصوص، ومناقشة ملاحظات ممثل الجهة الرقابية في حال حضوره (إن وجد).
- 6- مناقشة توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 70% من القيمة الاسمية للسهم أي بواقع 70 فلساً (سبعون فلساً) للسهم الواحد (بعد طرح أسهم الخزينة) وذلك للمساهمين المسجلين في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق المحدد 15 يوم عمل بعد تاريخ إقفال الجمعية العامة العادية على أن يتم بدء توزيع الأرباح على المستحقين لها بعد خمسة أيام عمل من نهاية تاريخ الإستحقاق مع تقويض مجلس الإدارة تغيير تلك التواريخ المحددة مسبقاً في حال وجوب تغييرها.

وسوف يتم توزيع الأرباح النقدية سالفة البيان على المساهمين المقيدين بسجلات مساهمي الشركة كما في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له يوم الثلاثاء الموافق 2025/06/10، واعتماد الجدول الزمني المتعلق باستحقاقات الأسهم بشأن التوزيعات النقدية على النحو التالي:

يوم حيازة السهم (آخر يوم تداول السهم محملاً بالإستحقاقات)	2025/06/03
تداول السهم بدون الإستحقاق	2025/06/04
يوم الإستحقاق (تاريخ تحديد المساهمين المسجلين بسجلات الشركة والمستحقين لتوزيعات الأرباح النقدية)	2025/06/10
يوم البدء في توزيع الأرباح النقدية على المساهمين المسجلين في سجلات الشركة بتاريخ الإستحقاق	2025/06/17

- 7- مناقشة تحويل مبلغ 2,180,442 د.ك (مليونان ومائة وثمانون الفا واربعمئة واثنان واربعون دينار كويتي) إلى الاحتياطي العام.
- 8- مناقشة توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31 بمقدار 305,000 د.ك (فقط ثلاثمائة وخمسة آلاف ألف دينار كويتي لاغير).
- 9- استعراض التعميمات التي تمت أو ستتم مع أطراف ذات صلة.
- 10- الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة (أسهم خزينة) بما لا يتجاوز 10% (عشرة بالمائة) من عدد أسهم الشركة المصدره بالقيمة السوقية وذلك وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2010/7 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته.
- 11- مناقشة إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم المالية والقانونية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31.
- 12- تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبين الحسابات لدى هيئة أسواق المال، مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقبي حسابات الشركة للسنة المالية التي ستنتهي في 2025/12/31 وتقويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
- 13- انتخاب أعضاء مجلس إدارة الثلاث سنوات القادمة 2025-2026-2027.

كما يود مجلس الإدارة أن يسترعى عناية السادة المساهمين إلى أنه في حال عدم توفر نصاب الحضور المقرر قانوناً لصحة هذا الاجتماع، سوف يُعقد اجتماع ثان للجمعية في ذات المكان ولذات جدول الأعمال، وذلك في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2025/06/03. وعندئذ يكون للجمعية العامة العادية - في اجتماعها الثاني - النظر في إعادة تحديد كل من الجدول الزمني لاستحقاقات باقي الأرباح النقدية الوارد بالبنند (6) من جدول الأعمال، وتعتبر هذه الدعوة سارية على هذا الاجتماع الثاني والذي يكون صحيحاً أيما كان عدد الأسهم الممثلة فيه. ويكون حضور السادة المساهمين في الاجتماع والتصويت على قرارات الجمعية بالاختيار بين أحد (طريقين) إما من خلال الحضور والتصويت الإلكتروني وفق دليل السياسات والإجراءات للجمعية العامة من خلال الأنظمة الإلكترونية الصادر عن الشركة الكويتية للمقاصة وتعليمات الجهات الرقابية، أو من خلال الحضور والتصويت المباشر بمقر الشركة، ولا يجوز للمساهم الجمع أو المزج بأي شكل بين الطريق الإلكتروني والطريق المباشر للحضور والتصويت.